المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
Numéro 18, JUILLET 2025
العدد 18، يوليوز 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

العَمَل الجمعوِي بِجهة سُوس ماسَّة ومَبدأ المشارَكة المواطِنة: دِراسة مَيدانية لِبَعض التَّجارب المدنية الجِهوية

Community Action in the Souss-Massa Region and the Principle of Civic Participation : A Field Study of Some Regional Civil Experiences

الدُّكتور إبراهيم بنفراج Dr. Brahim Ben Faraj

أستاذ زائر بِجامعة ابن زهر

الملخَّص

تُناقش هذه المداخلة العِلمية الموسُومة بِ: "العَمَل الجمعوِي بِجهة سُوس ماسَّة ومَبدأ المشارَكة المواطِنة: دِراسة مَيدانية لِبَعض التَّجارب المدنية الجِهوية" نماذج عَملية لِبَعض منظَّمات المجتمع المدني بهذه الجهة (عَددها أربعة)، الَّتي نَعتقِدها قد استهدفت مِن النَّاحية التَّطبيقية موضوع تَعميم وتوسيع مجالات الاشتغال الجماعي على المبدأ الدُّستوري للدِّيمقراطية التَّشاركية، مِن زوايا إجرائية مُختلفة. على اعتباره مبدأ/ حقّاً مُجتمعيا قائماً أساساً على تعزيز دعائم وآليات المشارَكة العامَّة (سواء المواطِنة مِنها، أو المدنية). ويتعلَّق الأمر هُنا أوَّلاً بائتلافات جَمعوية جهوية، شارَكت مِن خلال مبادراتها التَّطوُّعية في مُسلسل إعداد وتَقييم بَعض البرامج والسِّياسات العمومية بِسوس ماسَّة، نَخصُّ بالذِّكر: جَمعية "هِجرة وتَنمية" (مَشروع "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية") وجَمعية "تَمَدلُوت" (مَشروع "مُختبر المواطَنة Citizen Lab/ تَشاوُر- مُشارَكة"). ثمَّ ثانياً، ديناميات جَمعوية أخرى اهتمَّت مِن جانبها بِمسألة رَقمَنَة أدوات التَّشاور العُمومي بِالجهة ومُحاولة جَعلها مُتاحة لِلجميع، عَبر رُزمانةٍ مِن الحوامل والوسائط الإلكترونية. وهي تَحديداً: جَمعية "وُضُوح، طُمُوح، شَجاعة" (مَشروع "سُوس عَرائض Souss pétitions") وجَمعية "مَدينَتي للتَّكوين والإعلام" (مَشروع "مِنصَّة مُشارَكة Moucharaka"). هذا وتنكبُّ أوراق هذه المداخلة على مُقاربة ودراسة أوجه عَمَل هذه التَّجارب الميدانية على أرض الواقع، صلةً دائماً بِمصُوغات المشارَكة العامَّة في علاقتها التَّفاعلية بالأفراد والنَّسيج المدني. كما تَسعى مواد المداخلة أيضاً إلى استجلاء خصائص ومميِّزات هذه العيِّنات الأربع المدرُوسة كل واحدة على حِدة، وعلى سبيل المقارنة فيما بَينها، مِن حيث استحضار عناصر تحليلية خاصَّة ودقيقة مُساعِدة، مِن قَبيل: الامتداد الجغرافي، الاستهداف المدني، المقوِّمات الذَّاتية، الكفاءة المهنية، الفعالية النَّوعية، الوسائل المختارة، النَّتائج المحقَّقة، الاستمرارية المطلوبة وغَيرها. وذلك مِن خلال الارتكاز المنهجي على معطيات الإطار النَّظري وقواعد الأرضية التَّشريعية والتَّنظيمية والمؤسَّساتية لِمنظومة الدَّمَقرَطَة التَّشاركية والمشارَكة العامَّة بالمغرب.

كلمات مِفتاحية: العَمَل الجمعوِي، المجتمع المدني، المشارَكة المواطِنة.

Abstract :

This scientific paper, entitled "Collective Action in the Souss-Massa Region and the Principle of Civic Participation : A Field Study of Some Regional Civil Experiences", discusses practical examples from four civil society organizations in the region. These organizations, we believe, have in practice, aimed to generalize

and expand the scope of collective action based on the constitutional principle of participatory democracy, from various procedural perspectives. This is a societal principle/right based primarily on strengthening the foundations and mechanisms of public participation (both civic and civil). First, we are talking about regional associative coalitions that, through their volunteer initiatives, participated in the process of preparing and evaluating certain public programs and policies in Souss-Massa. These include the "Migration and Development" Association (the "Civil Society and Participatory Democracy" project) and the "Tamdelot" Association (the "Citizen Lab/ Consultation-Participation" project). Second, we are talking about other associative dynamics that, for their part, have been concerned with the issue of digitizing public consultation tools in the region and making them accessible to all, through a range of electronic platforms and media. Specifically, they are: the "Clarity, Ambition, Courage" Association (the "Souss Petitions" project) and the "My City for Training and Media" Association (the "Moucharaka Participation Platform" project). The papers in this intervention focus on approaching and studying the aspects of the work of these field experiments on the ground, always in connection with the formulations of public participation in its interactive relationship with individuals and the civil fabric. The intervention materials also seek to clarify the characteristics and features of these four samples studied individually, and by way of comparison between them, in terms of evoking specific and precise analytical elements that assist, such as: geographical extension, civilian targeting, intrinsic components, professional competence, qualitative effectiveness, selected means, achieved results, required continuity, etc... This is achieved by methodologically relying on the data of the theoretical framework and the rules of the legislative, regulatory, and institutional foundation of the system of participatory democratization and public participation in Morocco.

Keywords : Collective action, civil society, civic participation.

مقدّمة

يُمثِّلُ العَمَل الجمعوِي الوجه البارِز لِلنَّشاطات والأعمال التَّطوُّعية لِلمجتمع المدني، داخل العديد مِن الأنظمة السِّياسية المعاصرة، بِما فيها النِّظام المغربي. وهو ما جَعل هذا العَمَل الجمعوِي يَحظى خلال العُقود الأخيرة بِمكانة هَرمية متميِّزة داخل بِنية الدَّولة المغربية وأنساقها المختلفة، كما بِبُلدان أخرى، بِنسب متفاوتة.

بِحيث أضحت تشكيلات المجتمع المدني عُموماً والجَمعوِي خُصوصاً بِمثابة فواعل تنموية ثابتة ومُتجذِّرة، لاَ محيد عنها اليوم، ولا سبيل إلى إقصائها. لِكَونها تُشكِّلُ إلى حدٍّ ما قوَّة قِيمية، مُتاحة، مدرَّبة، جاهزة، متميِّزة وذات حُضور وتمثيلية "أفقية" كبيرة. إذ أصبحت تَلعبُ دَور الوسيط "اللاَّرسمي" بَين الدَّولة/ القمَّة والمجتمع/ القاعدة، في مناحي تدبيرية عدَّة، وعلى شتَّى الأصعدة المجالية.

اعتباراً لذلك، فقد غَدَا المجتمع المدني المغربي الحالي مِن باب التَّخصيص (كعنوانٍ عريضٍ لِلعَمَل الجمعوِي) دينامية ترافعية مؤثِّرة وأخرى تدخُّلية وازِنة، في قطاعات حيوية متعدِّدة. كالتَّعليم، الصِّحَّة، المجتمع، السِّياسة، الاقتصاد، الاستثمار، التَّشغيل، التَّكوين، التَّوعية، التَّحسيس، البيئة، البُنَى التَّحتية، التَّجهيز، خدمات القرب، الدِّفاع عن المقدَّسات وحَوْزَة البَلد، التَّرافع الحقوقي، الدِّيبلوماسية الخارجية، نشر وتعميم الطمأنينة والسَّكينة بَين النَّاس، المحافظة على الاستقرار والأمن والتَّوازن، وغيرها كثير.

لِذا، تجتهدُ السُّلطات الحكومية مؤخَّراً (مركزيا وترابيا) ل "احتضان" منظَّمات المجتمع المدني وترسِيم وظائِفها، حتَّى تصبح ركيزة أساسية مُثمِرة ومُساعِدة على تحقيق متطلَّبات التَّنمية المندمجة والمستدامة ولِترسيخ أنماط الدَّمَقْرَطة الحديثة داخل أرجاء البلد؛ على الرَّغم ممَّا تُواجهُه هذه المنظَّمات – على كثرتها العددية والنَّوعية – مِن إشكالات وإكراهات جمَّة، مِن زوايا عدَّة.

أمَّا مِن النَّاحية النَّظرية والمرجعية، فَبِقدْر ما كانت أطياف هذا المجتمع المدني "Civil Société Civile / Society" تَنْعَم منذُ أجيال تاريخية مَضَتْ بالتَّواجد، الاعتراف والحظْوة، بِقدْر ما بقِي أيضاً نسقها الفكري مِن الأمور الابستمُولُوجية العالِقة، الأكثر إثارة للنِّقاش والغُموض في آنٍ واحدٍ؛ مِنْ حيث جذورها التَّاريخية، نشأتها، تعاريفها، أُسُسُها، أهدافها، صلاحياتها ونِطاق اختصاصاتها... إلى درجةٍ جَعَلتها محطَّ جَدلٍ واختلافٍ بَين العديد مِن أكابر الباحثين والمفكِّرين (جُون جَاك رُوسو؛ جُون لُوك؛ تُوماس هُوبز؛ أَلِكسِي دُو تُوكفِيل؛ هِيكَل؛ أونطُونيُو غرامْشي؛ بِير بُورديُو؛ يُورْغَن هابِرمَاس؛ محمَّد عابد الجابري...).

عُموماً، أمكَنَنا في هذا المنحى التَّأطيري، الاستئناس بالتَّعريف التَّقليدي للبنك الدَّولي الَّذي يَعتبر بأنَّ المجتمع المدني هو إحدى المؤسَّسات المستقلَّة الَّتي تَظهر داخل المجتمعات. بحيث تكُون العلاقات بَين تلك المؤسَّسات قائمة على الأمور والأدوار الطَّوعية، لفائدة الصَّالح العام. كما تتمثَّل مؤسَّسات المجتمع المدني في الأحزاب والنِّقابات والمنظَّمات الخاصَّة الَّتي تُعنَى بحقوق الإنسان. وبأنَّ المجتمع المدني هو أيضاً عدد مِن المنظَّمات غَير الرِّبحية وغَير الحكومية، الَّتي تَعمل على النُّهوض بالاهتمامات المجتمعية والقِيَم الخاصَّة بالأشخاص المنضَمِّين إليها، وتكُون مُعتمِدة على أُسُس أخلاقية أو خيرية أو دينية أو علمية أو ثقافية وغَيرها.

وفي السِّياق التَّحليلي الصِّرف للتَّجربة الجمعوية المغربية على وجه الخصوص، ما فتِئت تهتمُّ كذلك جمعيات مجتمعها المدني – عِلاوةً على ما تقدَّم – بِقضايا تنظيمية جديدة أخرى، ذات أولوية وراهِنية قُصوى، وهي مسائل الدِّيمقراطية التَّشاركية وقنوات المشارَكة العامَّة، لاَ سيما بَعد صُدور دستور 2011.

بِخاصَّة وأنَّ الدِّيمقراطية التَّشاركية هاته، تُعدُّ مِن بَين المواضيع الرَّاهنة، الَّتي تستأثر باهتمامٍ رسمي متزايدٍ مِن لدُن مكوِّنات المجتمع المغربي (السِّياسي؛ الإداري؛ المدني). بِوصفها (أي الدِّيمقراطية التَّشاركية) حقّاً دُستوريا مستجدّاً، وبَرادِيغماً إجرائيا مِن نوعٍ خاص، يرُوم إصلاح أعطاب الدِّيمقراطية النِّيابية/ التَّمثيلية وترميم ثغراتها "الموروثة"، قَصد إعادة إحياء الدِّيمقراطية مِن جديد (دَمَقْرَطَة الدِّيمقراطية)، بِتوسيع قواعد المشارَكة العامَّة (المواطِنة والمدنية) وابتكار طرائق وآليات تشاركية أكثر نجاعة وأرحب استهدافاً للأنسجة الجمعوية بالدَّرجة الأولى.

اعتباراً لذلك، أمكَنَنا في هذا المنحى البَحثي تخصيص الحديث ضِمن مواد هذه المقالة العِلمية عن حُدود مُساهَمة بَعض الأنسجة الجَمعوِية بِجهة سوس ماسَّة أنمُوذجاً في بلورة وتنزيل المقتضيات الدُّستورية[1] لِمبدأ الدِّيمقراطية المواطنة التَّشاركية (الفُصول: 1؛ 6؛ 7؛ 8؛ 12؛ 13؛ 14؛ 15؛ 18؛ 33؛ 136؛ 139...). وذلك بِإقامة دراسة ميدانية وتحليل نتائجها، لِنطاق تَفعيل آليات وميكانيزمات المشارَكة العامَّة.

مِن حيث هي دراسة عَملية، ذات بُعدٍ جِهوي، تَستهدف تجارب أربع جمعيات مُتخصِّصة، مُختارة لأسباب موضوعية، سَبَقَ لَها وأن أنجَزت مشروعات في الموضوع. وهي تِباعاً: 1. جَمعية "هِجرة وتَنمية" (مَشروع "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية") 2. جَمعية "تَمَدلُوت" (مَشروع "مُختبر المواطَنة Citizen Lab/ تَشاوُر- مُشارَكة") 3. جَمعية "وُضُوح، طُمُوح، شَجاعة" (مَشروع "سُوس عَرائض Souss pétitions") 4. جَمعية "مَدينَتي للتَّكوين والإعلام" (مَشروع "مِنصَّة مُشارَكة Moucharaka").

بِناءً عليه، فإنَّنا نَقترحُ لِمُدارسة تفاصيل هذا الموضوع أكثر طرح الإشكالية الرَّئيسية الآتية:

– إلى أيِّ حدٍّ تَمكَّنت بَعض الجمعيات المدنية (ذات الإشعاع الجِهوي) بِجهة سُوس ماسَّة مِن الاشتغال الميداني الفِعلي على مَبدأ المشارَكة العامَّة المواطِنة؟

للإجابة عن عناصر هذه الإشكالية المقترَحة، وعَملاً بِمنهجية مركَّبة، سَتَجمع بَين ما هو نظري وتشريعي وتنظيمي مِن ناحية وما هو ميداني وإجرائي ملموس مِن ناحية أخرى، سوف نَسترشِدُ بِعَرض ثلاثية الفرضيات الآتية:

1- تَمكَّنت هذه الجمعيات المدنية المدرُوسة (ذات الإشعاع الجِهوي) بِجهة سُوس ماسَّة مِن الاشتغال الميداني الفِعلي على مَبدأ المشارَكة العامَّة المواطِنة، بِشكلٍ كلّي وشامل؛

2- لَمْ تَتمكَّن نهائيا هذه الجمعيات المدنية المدرُوسة (ذات الإشعاع الجِهوي) بِجهة سُوس ماسَّة مِن الاشتغال الميداني الفِعلي على مَبدأ المشارَكة العامَّة المواطِنة؛

[1] الدُّستور المغربي، المنشور بالجريدة الرَّسمية، عدد 5964 مكرَّر، سنة 2011.

3- تَمكَّنت إلى حدٍّ ما وبِشكلٍ نِسبي عَيِّنة الجمعيات المدنية المدرُوسة (ذات الإشعاع الجِهوي) بِجهة سُوس ماسَّة مِن الاشتغال الميداني الفِعلي على مَبدأ المشارَكة العامَّة المواطِنة.

وذلك وِفق التَّصميم الثُّنائي الآتي:

أوَّلاً- الائتلافات الجمعوِية الجِهوِية والمشارَكة في مُسلسل إعداد وتَقييم السِّياسات العُمومية بِجهة سُوس ماسَّة

1- جَمعية "هِجرة وتَنمية": مَشروع "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية"

2- جَمعية "تَمَدلُوت": مَشروع "مُختبر المواطَنة Citizen Lab/ تَشاوُر- مُشارَكة"

ثانياً- العَمَل الجَمعوِي ورَقْمَنَة التَّشاوُر العُمومي التُّرابي بالجهة

1- جَمعية "وُضُوح، طُمُوح، شَجاعة": مَشروع "سُوس عَرائض Souss pétitions"

2- جَمعية "مَدينَتي للتَّكوين والإعلام": مَشروع "مِنصَّة مُشارَكة Moucharaka"

أوَّلاً- الائتلافات الجمعوِية الجِهوِية والمشارَكة في مُسلسل إعداد وتَقييم السِّياسات العُمومية بِجهة سُوس ماسَّة

كثيرةٌ هي تجارب جمعيات المجتمع المدني المغربي الَّتي سَلَكَتْ طريق تتبُّع وتقييم أعمال ومُنجزات إدارات الدَّولة والمجالس المنتخَبة، إنْ داخل النُّفوذ التُّرابي لجهة سوس ماسَّة موضوع بحثنا هُنا أو بجهات أخرى. فهي مُساهَمات جَمعوية تراوحتْ بَين ما هو نظري تكويني تمثَّل في التَّوعية، التَّحسيس، الإعلام والتَّأطير مثلاً، وما هو إجرائي تقني حاولَ ترجمة الإطار القانوني للدِّيمقراطية التَّشاركية وقواعد المشارَكة العامَّة على أرض الواقع، كما هو حال مشاريع بعض الائتلافات الجمعوية بجهة سوس ماسَّة [1]. والَّتي ارتأينا أنْ نَختار منها على سبيل الدِّراسة الميدانية مشروعَين جمعويين لَهُما امتداد جهوي متميِّز نوعاً ما. وهُما: (**أوَّلاً**) مشروع "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية بسوس ماسَّة" عن جَمعية "هِجرة وتنمية"، ثمَّ (**ثانياً**) مشروع "مُختبر المواطَنة **Citizen Lab/ تشاوُر- مشارَكة" عَن** جَمعية "تَمَدلُوت".

1- جَمعية "هِجرة وتَنمية": مَشروع "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية"

أشْرفتْ جمعية "هِجرة وتنمية" بشراكة مع جمعية "نساء الجنوب" و"مُنتدى المبادرات الشَّبابية"، على تنفيذ مشروع جهوي تعاقدي، وُسِمَ بِـ: "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية بجهة سوس ماسَّة" (SCDP). دامتْ مدَّة إنجازه ثلاث سنوات (يناير 2018/ دجنبر 2020)؛ وهي بالمناسَبة مرحلة زامنتْ فترة انتداب المجلس الجهوي السَّابق (2015/ 2021).

[1] نَتَجَ عن التَّقسيم الإداري/ التَّقطيع التُّرابي الأخير لعام 2015 الاحتفاظ بجهة سوس ماسَّة كجهةٍ ترابيةٍ مِنْ بَين الجهات الرَّسمية، بَعدما تمَّ تقليص عددها مِنْ 16 إلى 12 جهة فقط. كما تمَّ تغيير تسمية الجهة موضوع الدِّراسة (مِنْ "جهة سوس ماسَّة درعة" سابقاً إلى "جهة سوس ماسَّة" حالياً)، عَقِبَ إلْحاق منطقة درعة بالجهة الجديدة المحدَثة بالجنوب الشَّرقي وهي "درعة تافيلالت".

بحيث اندرَج هذا المشروع ضِمن برنامج للشَّراكة المغربية الأوروبية حَمَلَ اسم "مشارَكة مواطِنة"[1]، والَّذي حَظِيَ بدعمٍ مِن الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتَّنمية. مِن حيث هو برنامج أُممي ضخم قائم أساساً على مبدأ المشارَكة [2]. هذا الأخير الَّذي يُعدُّ بِمثابة ردَّة فِعل على الطَّرائِق البيرُوقراطية التَّقليدية المنَاهِضة للحقوق السِّياسية، المدنية والاجتماعية، إذ أحدَث مؤخَّراً ثورة فكرية عجَّلت بتحصين مكتسبات مبدأ التَّشاركية. فاسحاً المجال لإقرار قِيم "ناعِمة" مِنْ قبيل: الحكامة، الإنصاف، الشَّفافية، التَّمكين، الفعالية، القُرب، التَّشاور، التَّداوُل، التَّوافق، الاستمرارية، النَّزاهة، التَّقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وعليه، فقدْ تولَّى المشروع المذكور (المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية بجهة سوس ماسَّة) الاشتغال على مصُوغات متعدِّدة، استهدَفتْ تطوير أساليب الدَّمَقْرَطَة المحلِّية. أبرَزها: تقوية قدرات النَّاشطين الجمعويين (منظَّمات المجتمع المدني؛ جمعيات نسائية؛ نساء قياديات...)؛ تقاسم وتعميم الممارَسات الفُضلى للدِّيمقراطية التَّشاورية؛ خلق شبكة جهوية مِن النَّسيج الجمعوي لتتبُّع وتقييم السِّياسات العمومية بالجهة؛ العَمَل على إحداث إذاعة جمعوية نسائية وأخرى شبابية...

كما سَعَى هذا المشروع مِن النَّاحية الاستشرافية، إلى محاولة كَسب رِهانات تشاركية نوعِية خاصَّة، ذات صِلةٍ مباشِرة بخدمات الوحدات التُّرابية لسوس ماسَّة، في إطار ما بات يُعرَفُ اليوم بِمبدأ التَّشاور العمومي[3]. **مِنْ قَبِيل: تعزيز الحكامة التُّرابية المَبْنية على المشارَكة والاستشارة الموسَّعتَين؛ مسايَرة الحركية السُّوسيُوقتصادية للمناطق الهشَّة؛ الإشراك المكثَّف للفاعلين في المسار الدِّيمقراطي بِما فيهم صِنف الشَّباب وفئة النِّساء.**

ولَعلَّ أهمَّ ما ميَّز هذا المشروع هو قيامه بِتشخيص ميداني ومَسْح خرائطي، شَمِلَ قياس وتحليل إسهامات جمعيات المجتمع المدني بالأقاليم السِّتَّة المكوِّنة لجهة سوس ماسَّة (أكادير إداوتنان؛ إنزكان أيت ملول؛ اشتوكة أيت باها؛ تارودانت؛ تزنيت؛ طاطا)، في مجالات المواطَنة وترسيخ قِيم الدِّيمقراطية التَّشاركية وحقوق الإنسان.

---

[1] "مشارَكة مواطِنة: بَرنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب"، موقع مشارَكة مواطِنة، شُوهِدَ في 2025/05/20، على الرَّابط: https://moucharaka-mouwatina.ma/fr

[2] "يتمُّ التَّمييز بَين المشارَكة في صناعة وإعداد مشاريع التَّنمية التُّرابية أو المشارَكة في اتخاذ القرارات داخل الجماعات التُّرابية، كمركز لسلطة التَّقرير والحسم بَين الخيارات ومقارنة الحجج المتصارعة والمصالح المتضاربة. كما يتمُّ التَّمييز بَين المشارَكة في برامج ومخطَّطات التَّنمية الَّتي يَكون مجالها هو جماعة ترابية وبَين برامج التَّنمية التُّرابية الَّتي يَكون صاحبها وحاملها هو جماعة ترابية؛ كمستوى مِن التَّقطيع التُّرابي؛ وكإدارة تتَّخذ القرارات وتَضع البرامج والمخطَّطات". إدريس جردان وآخرون، **الدِّيمقراطية المحلِّية وآفاق التَّنمية التُّرابية بالمغرب: دراسات مُتكاملة**، ط 1 (أكادير: مركز تكامل للدِّراسات والأبحاث، 2020)، ص 13.

[3] "بناءً عليه، تمَّ إحداث ما اصطلح عليه بِـ: التَّشاور العُمومي، نظراً لأهمِّيته في صُنع القرار، والمساهَمة في التَّطوُّر التَّشريعي. الَّذي بدأ يأخذ التُّراب والمجال بِعين الاعتبار، مِن حيث المفردات والأجرأة. وهذه مُكتسبات حقوقية...". للمزيد انظُر: نور الدِّين قربال، **"الدِّيمقراطية التَّشاركية والحقُّ في تقديم عرائض ومُلتمسات في مجال التَّشريع: دراسة مقارنة في ضَوْء دستور 2011"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، جامعة الحسن الثَّاني، الدَّار البيضاء، سنة 2020، ص 60 و 61.

إذ ارتكزت أقطاب هذه الدِّراسة العلمية/ العملية على: فَرْز وتفييئ المنظَّمات الجمعوية مِنْ حيث وِعاء التَّغطية الجغرافية وحجم مشارَكة عنصر المرأة ضِمْن عُضوية هيئات صُنع القرار العمومي؛ تحديد طبيعة الانتماءات المدنية المختلفة مِنْ خلال آليات التَّشاور التَّابعة للجماعات التُّرابية؛ مُعاينة مدى أجْرَأة الفواعل الجمعوية لتقنيات التَّرافع المركزي (العرائض والملتمسات الوطنية) وتَحت المركزي (العريضة التُّرابية).

في السِّياق ذاته، عَمَد حاملو مشروع "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية بجهة سوس ماسَّة" إلى استِرداد نتائج هذه الدِّراسة الميدانية، بتنظيمهم لسلاسل تكوينية متفرِّقة ولقاءات إخبارية وتأطيرية في الموضوع. ضَمَّت إلى جانب تمثيليات عن المجتمع المدني والإدارات والمصالِح اللاَّمُمَركَزة للدَّولة، بعض رؤساء ومستشاري المجالس المنتخَبة بجماعات وأقاليم الجهة.

هذا وقد انتهت محطَّات هذا المشروع الجمعوي الجهوي – في إطار توصياته العامَّة الخِتامية – بِالحثِّ على تعبئة كافَّة المتدخِّلين والشُّركاء التُّرابيين بسوس ماسَّة لِبدْء التَّفكير المشترَك في تطبيق قواعد الدِّيمقراطية التَّشاركية وضمان استمرارية أوراشها، بِجَعلها موثُوقة بالمؤسَّسات أكثر مِن ارتباطها بالأفراد. وأيضاً بِتثمين التَّجارب الرَّائدة، إعداد دليل للممارَسات الجيِّدة، بلورة ثقافة الاعتراف والتَّقاسم الإيجابي بَين الفرقاء المحلِّيين وخلق مراكز للتَّدريب والتَّمرُّن على أدوات المشارَكة والمشورة داخل الجهة.

يُذكَر أنَّه لَمْ تتوقَّفْ فكرة تقييم السِّياسات العمومية التُّرابية بجهة سوس ماسَّة عند نهاية أَمَد هذا المشروع الثُّلاثي السَّنوات (2018/ 2020)؛ وإنَّما تجدَّدت أهدافها التَّأْسيسية مرَّةً أخرى بإعادة إطلاق مبادرة ثانية مع مطلع سنة 2021، على شاكلة النُّسخة الأولى تقريباً، حَمَلَت اسم: "الدِّينامية المدنية لتتبُّع وتقييم السِّياسات العمومية التُّرابية بسوس ماسة"[(1)]. بحيث لا يزال يُواصل الإشراف عليها نفس طاقم الائتلاف الجمعوي السَّابق، وبدعمٍ مِنْ نفس الشُّركاء والمانِحين الدَّوليين.

إذْ تمَّ في هذا الصَّدد، وَضْع ميثاق عَمَل للمشروع الجديد (2021/ 2023)، توخَّى استئناف الجهود المعبَّأة آنفاً في سبيل تحقيق مرامي الدِّيمقراطية التَّشاركية بالجهة. انطلاقاً مِنْ تَرْصيد تدخُّلات المجتمع المدني المحلِّي على مستوى تتبُّع وتقييم البرامج التُّرابية والنَّشاطات الجهوية على صعيد الممارَسة الفِعلية.

2- جَمعية "تَمَدلُوت": مَشروع "مُختبر المواطَنة Citizen Lab/ تَشاوُر- مُشارَكة"

بَعد تقديمنا في الجزء الأوَّل أعلاه لتجربة جمعوية أنْجزها ائتلاف مدني جهوي مكوَّن مِنْ ثلاث منظَّمات متواجدة مقرَّاتها الاجتماعية بمركز جهة سوس ماسَّة (جمعية هِجرة وتنمية بعمالة أكادير إداوتنان؛ جمعية نساء الجنوب بعمالة إنزكان أيت ملول؛ **مُنتدى المبادرات الشَّبابية بعمالة أكادير إداوتنان).**

(1) "الدِّينامية المدنية لتتبُّع وتقييم السِّياسات العمومية التُّرابية بسوس ماسة"، موقع منظَّمة هِجرة وتنمية، شُوهِدَ في 2025/05/22، على الرَّابط: https://www.migdev.org

نَكُون في هذه الورقة الثَّانية أمام تجربة "شبه قروية" مِن أقصى شرق الجهة، بَصَمَتْ عليها جمعية محلِّية مُنحدِرة مِن إقليم طاطا، وهي جمعية "شباب تَمْدْلُوت للثَّقافة والتَّنمية" (AJTCD)، مِنْ خلال مشروعها: "**مُختبر المواطَنة Citizen Lab/ تشاوُر– مشارَكة**".

لقد اندرَج مسار تنزيل تصوُّرات هذا المشروع الشَّبابي في إطار شراكةٍ تعاقديةٍ مموَّلة مِنْ طرف صندوق الوكالة الأمريكية للتَّنمية الدَّولية (USAID) والاتحاد الأوروبي، وبِتعاونٍ مع كلٍّ مِن المركز المغربي للدِّراسات والأبحاث في التَّنمية التُّرابية (CMDT) وفريق بَحْثٍ تابعٍ لجامعة ابن زهر (الفِعل العمومي التُّرابي والتَّحوُّلات الاجتماعية ورِهانات الحكامة).

فَهو برنامج تَوعوِي، تحسيسي وتكويني، استهدَف تفعيل مبدأ الحوار العام المشترَك. بِغاية إدماج السَّاكنة ونشطاء المجتمع المدني في عمليات تقييم السِّياسات المحلِّية وتتبُّع نشاطات المجالس المنتخَبة بجماعات وأقاليم جهة سوس ماسَّة، ثمَّ فيما بَعد بِجهتَي درعة تافيلالت وكلميم واد نون.

كما رَامَ المشروع – مبدئيا – توسيع آفاق الانخراط المؤسَّساتي للمواطنات والمواطنين في حلقات التَّشخيص التَّشاركي القَبْلي لِتحديد احتياجاتهم. بِقَصْد تضمِينها في وثائق المخطَّطات التَّنموية التُّرابية (جماعيا؛ إقليميا؛ جهويا).

لِذا، فقد اشتغلتْ ولا تزال تشتغلُ الجمعية حاملة مشروع "مُختبر المواطَنة: **تشاوُر– مشارَكة**" بِمعية شركائها ومُتعاونيها، مع ما يزيد عن 23 جماعة ترابية وأكثر مِنْ 25 جمعية.

كما تمَّ تنظيم مجموعة مِن اللِّقاءات التَّفاعلية والحصص التَّكوينية حَول المقتضيات التَّشريعية الوطنية والدَّولية للدِّيمقراطية المواطِنة التَّشاركية، حَضَرَهَا حوالي 690 مشارِك مِنْ كلا الجِنسين[1]، بِحسب ما هو مُصرَّح بِه مِن لدُن الطَّاقم الإداري للجمعية.

بحيث أسفرتْ مُخرجات هذه المحطَّات عن صياغة أهداف إجرائية مستقبلية، بِخصوص تنظيم ومأْسسة عمليات التَّقييم المدني للسِّياسات العمومية التُّرابية مِنْ طَرف الأنسجة الجمعوية المهتمَّة.

مِنها مثلاً: إحداث مجالس للمجتمع المدني في الجماعات التُّرابية المستهدَفة بالمشروع؛ إنشاء منصَّات رقمية/ إلكترونية مشترَكة بَين مجالس المجتمع المدني والمجالس المنتخَبة لمواكَبة احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلِّية...

كذلك ومِثال، توجَّهت المبادرات المنظَّمة باسم مشروع "**Citizen Lab**" **إلى** تشبِيك أدوار المشارَكة والاستشارة فيما بَين الفعاليات الجمعوية مِنْ ناحية، وعضوات وأعضاء هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النَّوع التَّابعة للجماعات التُّرابية المستهدَفة بالبرنامج داخل الجهة مِنْ ناحية أخرى.

بِغاية تجويد الأداء التَّشاوري وتوحيد رؤيته الاستراتيجية، كمدخلٍ لتأمين نجاعة تنزِيل الدَّمَقْرَطَة التَّشاركية التُّرابية.

---

[1] "اللِّقاءات التَّفاعلية والحصص التَّكوينية لِمشروع **مُختبر المواطَنة (Citizen Lab)/ تشاوُر– مشارَكة**"، موقع منظَّمة شباب تمْدْلُوت للثَّقافة والتَّنمية (AJTCD)، شُوهِدَ في 2025/05/23، على الرَّابط: **https://tamdoult.org/ar/project/citizen-lab**

لأجل ذلك، تمَّ تنظيم قافلة جهوية متنقِّلة فيما بَين الأقاليم والجماعات، ركَّزتْ على عَقْد مجموعة مِن النَّدوات الموسَّعة وجلسات الاستماع مع المسؤولين الجماعيين وكذا الفئات الاجتماعية المعنِية بِفصول المشروع (الشَّباب؛ النِّساء؛ ذوو الإعاقة؛ الطَّلبة؛ التَّلاميذ...).

عَطفاً على ما تقدَّم، يتَّضح لنا بأنَّ النَّموذجَين الجمعويين المدروسين آنفاً، ربَّما قد عكَسَا لنا إلى حدٍّ ما مدى جدِّية واجتهاد الفاعل المدني الجهوي في إعمال مضامين الحقِّ في الدِّيمقراطية التَّشاركية، كديمقراطيةٍ فاعِلة[1]، بمركز وبعض أحواز جهة سوس ماسَّة، ميدانيا وعلى أرض الواقع.

على نَحْوٍ عملي دام لِسنوات، استطاع نِسبيا **سدَّ الخصاص المسجَّل في هذا المِضمار مِنْ قِبَل الفاعل السِّياسي/ الإداري الرَّسمي، كما هيئات التَّشاور العمومي الجهوي. بَلْ تمكَّنتْ تلك التَّنظيمات الجمعوية مِنْ ضمِّ وكالات أُممية مختصَّة وشركاء دوليين وازِنين وكذا استقطاب دعم مالي خارجي، مُتعدِّد الأشطر.**

وبالتَّالي، يَكُون الأنمُوذج الأوَّل، مِنْ خلال تجربتَيه (مشروع **المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية: 2018/ 2020؛ مشروع** الدِّينامية المدنية لتتبُّع وتقييم السِّياسات العمومية التُّرابية: 2023/2021)؛ **علاوةً على** تجربة الأنمُوذج الثَّاني (مشروع "**مُختبر المواطَنة Citizen Lab**"/ **تشاوُر– مشارَكة**")، قدْ ساهما بِشكلٍ أو بآخر وإلى حدٍّ ما في تنمية الوَعي المجتمعي وفي توسيع هامش الاهتمام الجمعوي داخل الجهة. وأيضاً في نشر و**تعميم نتائج تجربة سوس ماسَّة وطنيا. إضافةً إلى تسويق وتَدويل عُروض التَّشاركية التُّرابية المغربية بوجهٍ عام خارج حدود البلاد.**

ثانياً– العَمَل الجمعوي ورَقْمَنَة التَّشاوُر العُمومي التُّرابي بالجهة

سنُواصل الفقرة الثَّانية الماثِلة بَين أيدينا تقديم مبادرات جمعوية أخرى، عَمِلَتْ على رَقْمَنَة تطبيقات التَّشاور التُّرابي بجهة سوس ماسَّة. لكنْ وقَبل الخَوض في تحليل خصائِص ومقوِّمات التَّجربتَين القادمتَين، لا بدَّ مِن الإشارة إلى أنَّ اختيار هذه النَّماذج المدنية دُون أخرى سواء السَّابقة منها أو اللاَّحقة، مردُّ تفسيره هو اعتمادنا على أمثلةٍ جمعويةٍ نَعتقدها ذات اهتمام خاص بأمور المشارَكة العامَّة مِنْ ناحية، ولأنَّ لَها مُنجزات ملموسة ورصيد إشعاعي جهوي بارز نوعاً ما في الموضوع.

لأجل ذلك، سوف نَعرِض في هذا الشَّأن سِمات ومميِّزات تجربتَين مدنيتَين حاولتا استثمار العديد مِن الدَّعامات والوسائِط الإلكترونية الحديثة المتاحة. وهُما: (**أوَّلاً**) **مشروع "سوس عرائض Souss pétitions" باسم** جَمعية "وُضُوح، طُمُوح، شَجاعة"، **ثمَّ (ثانياً) مشروع "منصَّة مشارَكة Moucharaka" باسم** جَمعية "مَدينَتي للتَّكوين والإعلام".

---

[1] "إنَّ الدِّيمقراطية التَّشاركية، ديمقراطية فاعِلة لِحلِّ المشاكل عن قُرب، لِضمان انخراط المواطن في التَّدبير المحلِّي، وتتجدَّد بِناءً على المواطَنة والمنفعة العامَّة والتَّدبير الأمثل للمساهَمة الفعَّالة في اتِّخاذ القرار... فالهدف مِن الدِّيمقراطية التَّشاركية له ارتباطين، الأوَّل له علاقة بالأجهزة المحلِّية، والثَّاني له علاقة بالمواطن...". للمزيد انظُر: إبراهيم السهول، **واقع المجتمع المدني وتنزيل الدِّيمقراطية التَّشاركية بالمغرب**، ط 1، (ألمانيا: المركز الدِّيمقراطي العربي للدِّراسات الاستراتيجية والسِّياسية والاقتصادية، 2021)، ص 122.

1- جَمعية "وُضُوح، طُمُوح، شَجاعة": مَشروع "سُوس عَرائض Souss pétitions"

اعتباراً لِما أضحى لمحرَّر العريضة مِنْ تأثير معنوي على الرَّأي العام وضغط شعبي على أصحاب القرارَين المركزي والتُّرابي معاً، وبِما بات يَدفع بتوجيه المشارَكة المجتمعية الرَّقمية نَحو إحداث التَّغيير الإيجابي، مِنْ خلال مطمح الإدارة المشترَكة للشُّؤون المحلِّية، أَطلَق فرع جمعية "وُضوح، طموح، شجاعة" بمدينة أكادير (صيف 2020) برنامجاً خدماتيا جهويا[1]، حَمَلَ اسم: **"سوس عرائض Souss pétitions"** رَامَ تفعيل آلية العرائض الإلكترونية، بواسطة منصَّةٍ شبكيةٍ أُحدِثتْ لهذا الغرض.

وذلك في إطار شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوزارة المكلَّفة بالعلاقات مع المجتمع المدني. وبِدعم مالي مِن الاتحاد الأوروبي، عَمَلاً بأجندة برنامج "المشارَكة المواطِنة"، الَّتي يُنفِّذها مكتب الأمم المتَّحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بِعدَّة دُول، بِما فيها المغرب.

مِن النَّاحية النَّظرية وبِحسب معطيات الدَّليل الإجرائي لمشروع "سوس عرائض"، فهو بِمثابة تجربة جهوية اشتغلتْ حصريا على رَقْمَنَة العريضة. كتمرينٍ ديمقراطي بديل عن أساليب الاحتجاجات الاجتماعية الَّتي تَكون ضدّاً عن قرارات انفرادية أو برامج تنموية عمودية غَير مرغوب فيها، يُحتمَلُ عدم استجابتها لتطلُّعات الفئات المستهدَفة. كما قدْ لا تُحقِّق النَّتائج المباشِرة المرجُوَّة، جرَّاء تغييبها لِشرط التَّشخيص التَّشاركي وسوء تقدير وِجهات نظر السَّاكنة المحلِّية.

لقد طَمَحَ أصحاب هذا المشروع الرَّقمي إلى الاجتهاد في تقريب وسائل الدِّيمقراطية التَّشاركية "النَّاعِمة" و"الهادِئة" مِنْ مختلف الفواعل التُّرابية. وذلك عَبر استغلال طَفْرة التِّكنولوجيا وممرَّات الشَّبكة العنكبوتية، لِتَجسِير التَّواصل السَّريع والمرِن بَين إرادة النَّاخب ومهمَّة المنتخَب.

حيث اعتمدتْ تجربة **"سوس عرائض Souss pétitions"، الَّتي زامنتْ بِدورها الفترة الانتدابية للمجلس الجهوي السَّابق (2015/ 2021)، على قطبَين لتحقيق أهدافها المسطَّرة وهُما قطب التَّكوين وقطب الخدمة الإلكترونية.**

فَبالنِّسبة للقطب الأوَّل، تمَّ تنظيم دورات تدريبية مهارية ارتبطتْ بآلية العريضة وطرائق استعمالها. استفاد منها 105 مِن الفاعلين الجمعويين و30 مِن الأطر الجماعية، منتمين لستِّ مدن خاضعة للنُّفوذ التُّرابي لجهة سوس ماسَّة (أكادير؛ إنزكان؛ أيت ملول؛ الدشيرة؛ تزنيت؛ تارودانت).

جَديرٌ بالملاحظة، كَوْن هذه الورشات التَّكوينية قد أدمجتْ بِشكلٍ أكبر عنصر الشَّباب، بوصفه الفئة الأكثر احتكاكاً بعالَم الأنترنيت/ الوِيب وبِقنوات التَّواصل الاجتماعي. وهو ما انتُظِرَ منه تحويل النِّقاشات الشَّبابية الافتراضية المناسباتية إلى محرَّرات عرائضية، ذات طابع دستوري ومؤسَّساتي.

[1] "البرنامج الخدماتي سوس عرائض **Souss pétitions**"، **موقع منصَّة سوس عرائض**، شُوهِدَ في 2025/05/24، على الرَّابط: hhttps://www.sousspetitions.ma

أمَّا القطب الثَّاني مِن المشروع – وهو صُلب التَّجربة – فقد اهتمَّ بإنشاء منصَّة إلكترونية تخاطُبية مفتوحة على مدار اليوم والسَّاعة. وُضِعتْ رهن إشارة جميع الأفراد والمنظَّمات الجمعوية وطنيا، وبصفةٍ خاصَّةٍ ظلَّتْ موجَّهة للسَّاكنة والمجتمع المدني المنتميَين إلى جهة سوس ماسَّة.

إذْ توخَّى المشروع مِنْ خلالها وتَبَعاً لدفتر تحمُّلات خاصٍّ بها (أي المنصَّة)، إنجاز ما لا يقلُّ عن 100 عريضة رقمية تُرابية.

هذا وتضمَّنت المنصَّة المذكورة أشرطة فيديو قصيرة ومحتويات تبسيطية تَشرحُ كيفيات تقديم العريضة الإلكترونية والمساطر القانونية المعمول بها. بالإضافة إلى وجود نافذة (رابط) تتوسَّط صفحة الاستقبال، تُحيل على عملية الإيداع المباشِر للعريضة الجديدة.

حَريٌّ بنا الإشارة أيضاً إلى أنَّ جمعية "وُضوح، طموح، شجاعة"، قدْ عزَّزتْ خلال تلك المرحلة رصيد مساهَماتها الرَّامية إلى تنويع عروض الدِّيمقراطية التَّشاركية بالمجالس المنتخَبة بجهة سوس ماسَّة.

فعلاوةً على تجربة منصَّة "**سوس عرائض Souss pétitions**"، **عَمِلَت الجمعية كذلك على تفعيل صِنف آخر مِن أصناف المشارَكة العامَّة الفئوية في الحقل السِّياسي.**

تمثَّلتْ هذه التَّجربة الجمعوية الجديدة في بداية تجريب نمط "المجالس الشَّبابية الموازية للجماعات التُّرابية"، كأسلوبِ مُحاكاةٍ مُستلهَم مِن النَّماذج الأجنبية الرَّائدة في هذا المنوال (الولايات المتَّحدة الأمريكية؛ كندا؛ دول أوروبا...)[1]. وكتقليدٍ داخلي أضحى مؤخَّراً آخذاً في التَّداول والتَّعميم (حكومة الشَّباب الموازية؛ برلمان الشَّباب؛ المجالس المحلِّية والتُّرابية للشَّباب...).

2- جَمعية "مَدينَتي للتَّكوين والإعلام": مَشروع "مِنصَّة مُشارَكة Moucharaka"

إذا كان المثال المدروس في الجزء الأوَّل أعلاه (منصَّة سوس عرائض)، قد اختصَّ حصريا بنظام العريضة التُّرابية بجهة سوس ماسَّة دُون باقي الدِّينامِيات التَّفاعلية الأخرى، فإنَّ التَّجربة الجمعوية الثَّانية المسمَّاة: "منصَّة مشارَكة **Moucharaka**"، **شكَّلت أنموذجاً محلِّيا صِرفاً مِنْ حيث المصدر وقناةً مدنيةً جهويةً مِنْ حيث الاستعمال.**

جَعَلَته يَتميَّز عن سابقه بِمواصفاتٍ تنظيميةٍ ومهنيةٍ خاصَّةٍ؛ إنْ مِن الجوانب التِّقنية والفنِّية، أو ما تعلَّق بحجم المحتوى الخدماتي لمسالك الدِّيمقراطية التَّشاركية **الَّتي ضَمَّها هذا الموقع الإلكتروني.**

بناءً عليه، فقد أشْرف مركز "مدينتي للتَّكوين والإعلام" (المتواجد مقرُّه الإداري الرَّئيسي بإقليم إنزكان أيت ملول) على تنفيذ مشروع "منصَّة مشارَكة **Moucharaka**".

---

[1] "التَّجارب الدَّولية لِمجالس الشَّباب"، موقع مجالس الشَّباب، شُوهِدَ في 2025/05/26، على الرَّابط:

https://stringfixer.com/ar/Youth_councils

كثَمرةٍ لِشراكةٍ تعاقديةٍ مموَّلة مِنْ طرف الاتحاد الأوروبي و**مكتب الأُمم المتَّحدة لخدمات المشاريع** (UNOPS)، إلى جانب مساهَمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وذلك في سياق تنزِيل خطَّة عَمَل البرنامج الأُممي المعروف بِـ: "المشارَكة المواطِنة".

إذْ قام هذا المستودع الرَّقمي بإنتاج وإتاحة دعامات تواصلية سمعية بصرية للعموم، ذات صِلة وطيدة بِتيمات الدِّيمقراطية المواطِنة التَّشاركية وقضايا الشَّأن العام. استهدَفت الإسهام في إغناء النِّقاش العمومي حَول السِّياسات التَّنموية المركزية وتَحت المركزية، وكذا تشجيع الأفراد على تتبُّعها وتقييمها عن بُعد وعلى أرض الواقع، لاَ سيما منها السِّياسات التُّرابية (البرامج التَّنموية للجماعات التُّرابية الثَّلاث).

كَفِكرةٍ عامَّةٍ، فقدْ وفَّرتْ "منصَّة مشارَكة" ستَّة محاور على شكل فقرات توعوية تحسيسية[1]، مُقدَّمة باللُّغتَين العربية والأمازيغية وبالدَّراجة أيضاً.

وهي: فقرة الفاعلين الشَّباب (Show)؛ لقاءات حوارية مع مسؤولين جماعيين (نسوْلُو مَسْؤُول)؛ سلسلة مقاطع حَول الدِّيمقراطية التَّشاركية (وَاشْ فخْبارَك؟)؛ إجابات مُختصَرة بِخصوص المفاهيم القانونية للمشارَكة المواطِنة (جِيتْ نجاوْبَك)؛ قُصاصات تكوينية تراثية بالأمازيغية (نانْ وِيلِي سنِينْ)؛ فيديوهات أمازيغية تعريفية (إِسْ تسَّنتْ؟).

يَتبيَّن لنا عَطفاً على ما سَبَق، بأنَّ "منصَّة مشارَكة **Moucharaka**" **مشابِهة نوعاً ما للمنصَّة الأولى "سوس عرائض Souss pétitions"، مِنْ حيث تقاسمهما لِـ: الفكرة الأساسية للمشروع؛ مصادر التَّمويل؛ لائحة الشُّركاء؛ تكوين وتدريب فريق الاشتغال؛ الاعتماد على فئة الشَّباب إشرافاً واستهدافاً؛ استثمار التِّكنولوجيات الحديثة؛ تخصيص نافذة (فلاش/ رابط) للتَّقدُّم بعريضة ترابية.**

إلاَّ أنَّ أبرَز ما ميَّز التَّجربة الثَّانية (أيْ منصَّة مشارَكة)، مُقارنةً مع سابقتها (أيْ منصَّة **سوس عرائض**) هو:

- أوَّلاً: اعتمادها على مبدأ التَّناوب اللُّغوي (العربية؛ الأمازيغية؛ الدَّراجة)؛
- ثانياً: غِنى وثراء الرَّصيد الفنِّي للمنصَّة (وصلات إخبارية؛ أشرطة فيديو؛ حوارات مسجَّلة مُتتابِعة؛ شروحات قانونية مبسَّطة...)؛
- ثالثاً: نَشْرها لِتقارير الفريق المكلَّف بإنجاز ومواكَبة المشروع صوتاً وصورةً؛
- رابعاً وأخيراً: سلاسة المرور التِّقني إلى تفعيل الرَّابط المزدوج الخاص بتقديم العريضة التُّرابية (عريضة المواطن؛ عريضة الجمعية).

فَبالعودة إلى أهداف ومضامين التَّجربتَين الرَّقميتَين معاً ودُون الخَوْض في عملية تحليل نتائجهما، أو قياس وَقْعهما الميداني على صَعيد الممارَسة الجهوية، أو التَّحقُّق مِنْ مدى تشجيعهما العملي للمواطن(ة) والمجتمع المدني على أجْرَأة هكذا أدوات إلكترونية للدِّيمقراطية التَّشاركية/ المشارَكة العامَّة بسوس ماسَّة؛ نَستخلص بأنَّ المثالَين الجمعويين المعروضَين آنفاً، قدْ حاولاَ على الأقل تعبئة

[1] "مشروع مشارَكة **Moucharaka**"، **موقع** منصَّة مشارَكة، شُوهِدَ في 2025/05/27، على الرَّابط: https://moucharaka.org

إمكاناتهما الذَّاتية وتوظيف دعمهما المادِّي المحصَّل عليه، لِلَعب دور الوساطة "اللاَّرسمية" فيما بَين النَّاخب والمنتخَب وأيضاً تقريب الدِّيمقراطية التَّشاركية الرَّقمية، فكرةً وتفعيلاً.

غَير أنَّ مُقاربتنا لاجتهادات الأنسجة الجمعوية بجهة سوس ماسَّة، سواء ما همَّ منها تجارب الائتلافات المدنية لتقييم المخطَّطات والبرامج التَّنموية للمجالس المنتخَبة وعلى قائمتها مجلس الجهة، أو ما ارتبط بِأوراش رَقْمَنَة التَّشاركية التُّرابية، لَتُحِيلنا مِنْ باب المحاكاة والمقارنة "المحمودة" على استحضار خلاصة مُنجزات النَّماذج الدَّولية النَّاجحة في هذا المِضمار.

وحَسبُنا الاقتصار هُنا مثلاً على التَّجربة الإسبانية، تحديداً المنصَّة الرَّقمية للمشارَكة العامَّة للعاصمة مدريد (دِسَّيدِي مدريد Decide Madrid)[1]. بِوصفها وسيلة إلكترونية مؤثِّرة، قَدَرَتْ على نَقْل قواعد الدِّيمقراطية التَّشاركية الرَّقمية (La démocratie participative digitale)[2]، مِنْ مستوى تسيير حلقات النِّقاشات العمومية الافتراضية وتنظيم جلسات تناظرية للتَّداول في الميزانية التَّشاركية وغَيرها، إلى سَقْفٍ أعلى لاَمَسَ حدود التَّشريع الرَّقمي (اقتراح قوانين محلِّية عن بُعد)[3]. بالموازاة مع تمكُّنها أيضاً مِنْ شَرْعَنة الحقِّ في التَّصويت الإلكتروني المباشِر للسَّاكنة المحلِّية على القرارات البلدية.

وهو ما لَمْ يَتِمْ تسجيله ضِمن حصيلة أعمال جهة سوس ماسَّة بِصفةٍ عامَّة، لا مِنْ جانب المجلس الجهوي وهيئاته التَّشاورية الثَّلاث ولا مِنْ جانب عيِّنات المجتمع المدني (موضوع دراستنا الميدانية).

خاتِمة

عَطفاً على ما تقدَّم، يتبيَّن لَنا إذن بأنَّ موضوع العَمَل الجمعوي بِجهة سوس ماسَّة موضوع في غاية الأهمِّية، بِحيث أضحى يَكتسي خُصوصاً خلال السَّنوات الأخيرة مكانةً متميِّزة داخل الفضاء العُمومي الجِهوي منه خاصَّة وحتَّى خارجه أيضاً، واقعيا وافتراضيا. لاَ سيما ما تعلَّق بِالتَّفعيل والمواكَبة الميدانية لِقضايا المشارَكة العامَّة، الَّتي يُؤطِّرها مِن النَّاحية التَّشريعية مبدأ الدِّيمقراطية

---

[1] للمزيد انظُر:

- كونغرِيس السُّلطات المحلِّية والإقليمية التَّابع لمجلس أوروبا، تقرير حَول الشَّفافية والحكومة المفتوحة، يوليوز 2020، ص 44 و45.

- المنظَّمة الدَّولية للتَّقرير عن الدِّيمقراطية (DRI)، تقرير حَول الدِّيمقراطية التَّشاركية على المستوى المحلِّي، 2021، ص 18- 20.

[2] للمزيد انظُر:

- مولاي رشيد علوي، "الدِّيمقراطية الرَّقمية: في العلاقة بَين المشارَكة المواطِنة والانفتاح الرَّقمي للدَّولة والجماعات التُّرابية"، **Journal of Integrated Studies In Economics, Law, Technical Sciences & Communication**، المجلَّد 1، العدد 1، 2024، ص 10 و11.

- David AUTISSIER, **démocratie participative digitale**, (FRANCE: Académie des sciences de management de Paris, 2019), p 125 et 126.

[3] "اقتراح قوانين محلِّية عن بُعد"، موقع منصَّة دِسَّيدِي مدريد Decide Madrid، شُوهِدَ في 2025/05/27، على الرَّابط: https://decide.madrid.es

المواطِنة التَّشاركية وفُصول دستورية عديدة، إلى جانب رُزمانة مِن النُّظُم القانونية الَّتي تَلَت صُدور وثيقة 2011 (قوانين تنظيمية؛ قوانين عادية؛ مراسيم تطبيقية؛ قرارات إدارية؛ منشورات؛ مُذكِّرات؛ دلائل...).

كما يُمكِن التَّأكيد كذلك في هذا الصَّدد بأنَّ ثمَّة مجموعة مِن فعاليات المجتمع المدني بِسوس ماسَّة، تَحديداً الحالات الأربع المدرُوسة، قد اهتمَّت – نِسبةً وتناسباً وبِدرجات مُتباينة – بِتفعيل جوانب مهمَّة مِن آليات وأدوات الدَّمَقْرَطَة التَّشاركية على أرض الواقع. إذ تنوَّعت اهتماماتها بَين صياغة وتتبُّع وتقييم القرارات والبرامج والسّياسات العمومية مِن ناحية، وبَين المساهَمة في ترسيخ الثَّقافة الحديثة لِجيل الدِّيمقراطية التَّشاركية الإلكترونية/ الرَّقمِية.

فَبالعودة ثانيةً إلى مضمون الإشكالية الرَّئيسية المعلَنة في مقدِّمة البحث واستناداً أيضاً إلى ثلاثية الفرضيات المؤطِّرة لها ولِلمَنهجية المتَّبَعة، نَستخلِصُ في خِتام مقالتنا هاته بأنَّ عيِّنة الجمعيات الأربع (ذات الإشعاع الجِهوي) موضوع دراستنا الميدانية هُنا، قد تمكَّنت إلى حدٍّ ما وبِشكلٍ نِسبي مِن الاشتغال الميداني الفِعلي على مَبدأ المشارَكة العامَّة المواطِنة، داخل المجال التُّرابي لِجهة سوس ماسَّة (الفرضية الثَّالثة). كما نَستبعِدُ بالموازاة مع ذلك القَول بِنجاحها الكلّي والشَّامل (الفرضية الأولى)، أو القَول بِفشلها الذَّريع والتَّام في تحقيق ذلك (الفرضية الثَّانية).

وعليه، فإنَّنا ارتأينا الختم بِتقديم مجموعةٍ مِن النَّتائج والخلاصات الجوهرية المركَّزة المستنتَجة ممَّا مرَّ بِنا تحليله آنفاً، نُورِدُها كالآتي:

– تَسجيل اجتهاد ميداني جَلي لكلٍّ مِن جَمعية "هِجرة وتَنمية" مِن خلال مشروعها "المجتمع المدني والدِّيمقراطية التَّشاركية" وجَمعية "تَمَدلُوت" مِن خلال مَشروعها "مُختبر المواطَنة Citizen Lab/ تَشاوُر– مُشارَكة" (كائتلافات جَمعوية جِهوية) في مسار تَعزيز مُسلسل إعداد وتَقييم السِّياسات العُمومية بِتُراب جهة سُوس ماسَّة؛

– وُجود إسهام فِعلي ملموس لِجَمعية "وُضُوح، طُمُوح، شَجاعة" بِمَشروعها "سُوس عَرائض Souss pétitions" وجَمعية "مَدينَتي للتَّكوين والإعلام" بِدورها انطلاقاً مِن مَشروع "مِنصَّة مُشارَكة Moucharaka" في عملية رَقْمَنَة التَّشاوُر العُمومي التُّرابي بِذات الجِهة؛

– تَنوُّع ملحوظ إلى حدٍّ ما لِمجموع المبادرات التَّطوُّعية الَّتي أنجزتها كل هذه الجمعيات، بِخصوص مطلب أجرَأة وتنزيل مَصوغات المشارَكة العامَّة (المواطنة والمدنية معاً). بَدءاً بالاهتمام الموضُوعاتي وبلورة أهدافه، مروراً بإعداد وتَقييم ومُتابعة القرارات العمومية وانتهاءً برَقمَنَة تدابير ووسائل عَمَل المقاربة التَّشاركية المدَستَرَة؛

– قُدرة هذه الأنسجة الجمعوية "النِّسبية" على توسيع قواعد الاستهداف الشَّعبي والمجتمعي للظَّاهرة البَحثية (المشارَكة العامَّة)، لِصالح السَّاكنة المحلِّية والفئات المعنية بِموضوعاتها؛

– تَمكُّن أغلب هذه المنظَّمات مِن عَقد شراكات للتَّمويل واستقطاب دعم مالي عُمومي وطني وآخر أجنبي، لِغاية إنجاح مشروعاتها المذكورة؛

– تَمرُكز المقرَّات الاجتماعية الرَّسمية لِهذه الجمعيات، كما مُبادرات جلِّها داخل ثلاثة أقاليم إدارية فقط (أكادير إداوتنان؛ إنزكان أيت ملول؛ طاطا)، أمام افتقار بقية الأقاليم الأخرى المشكِّلة لِجهة سُوس ماسَّة لِهكذا مشاريع مدنية أُفقية تُعنَى بِدعامات الدِّيمقراطية التَّشاركية والمشارَكة العامَّة (نارودانت؛ اشتوكة أيت باها؛ تزنيت)؛

– استمرار ومواصلة بَعض هذه الجمعيات حتَّى حُدود اللَّحظة تنفيذ خُططِها العَملية، المتعلِّقة بِديناميات المشارَكة العامَّة داخل جِهة سوس ماسَّة (جَمعية "هِجرة وتَنمية"؛ جَمعية "تَمَدلُوت"؛ جَمعية "مَدينَتي للتَّكوين والإعلام"). وعلى النَّقيض مِن ذلك، توقَّف تماماً برنامج عَمَل الجمعية الرَّابعة الأخرى مؤخَّراً لأسباب غَير مُصرَّح بِها (جَمعية "وُضُوح، طُمُوح، شَجاعة").

لائِحة المراجِع (ترتيب أبجدي)

- "اقتراح قوانين محلِّية عن بُعد"، موقع منصَّة دِسِّيدِي مدريد Decide Madrid، على الرَّابط: https://decide.madrid.es
- "البرنامج الخدماتي سوس عرائض Souss pétitions"، موقع منصَّة سوس عرائض، على الرَّابط: hhttps://www.sousspetitions.ma
- "التَّجارب الدَّولية لِمجالس الشَّباب"، موقع مجالس الشَّباب، على الرَّابط: https://stringfixer.com/ar/Youth_councils
- "الدِّينامية المدنية لتتبُّع وتقييم السِّياسات العمومية التُّرابية بسوس ماسة"، موقع منظَّمة هِجرة وتنمية، على الرَّابط: https://www.migdev.org
- "اللِّقاءات التَّفاعلية والحصص التَّكوينية لِمشروع مُختبر المواطَنة (Citizen Lab)/ تشاوُر- مشارَكة"، موقع منظَّمة شباب تمدْلُوت للثَّقافة والتَّنمية (AJTCD)، على الرَّابط: https://tamdoult.org/ar/project/citizen-lab
- "مشارَكة مواطِنة: بَرنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب"، موقع مشارَكة مواطِنة، على الرَّابط: https://moucharaka-mouwatina.ma/fr
- "مشروع مشارَكة Moucharaka"، موقع منصَّة مشارَكة، على الرَّابط: https://moucharaka.org
- السهول، إبراهيم. واقع المجتمع المدني وتنزيل الدِّيمقراطية التَّشاركية بالمغرب، ط 1، ألمانيا: المركز الدِّيمقراطي العربي للدِّراسات الاستراتيجية والسِّياسية والاقتصادية، 2021.
- المنظَّمة الدَّولية للتَّقرير عن الدِّيمقراطية (DRI)، تقرير حَول الدِّيمقراطية التَّشاركية على المستوى المحلِّي، 2021.
- جردان، إدريس وآخرون. الدِّيمقراطية المحلِّية وآفاق التَّنمية التُّرابية بالمغرب: دراسات مُتكاملة، ط 1، أكادير: مركز تكامل للدِّراسات والأبحاث، 2020.
- علوي، مولاي رشيد. "الدِّيمقراطية الرَّقمية: في العلاقة بَين المشارَكة المواطِنة والانفتاح الرَّقمي للدَّولة والجماعات التُّرابية"، Journal of Integrated Studies In Economics, Law, Technical Sciences & Communication، المجلَّد 1، العدد 1، 2024.
- كونغرِيس السُّلطات المحلِّية والإقليمية التَّابع لمجلس أوروبا، تقرير حَول الشَّفافية والحكومة المفتوحة، يوليوز 2020.
- نور الدِّين قربال، "الدِّيمقراطية التَّشاركية والحقُّ في تقديم عرائض ومُلتمسات في مجال التَّشريع: دراسة مقارنة في ضَوْء دستور 2011"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق، جامعة الحسن الثَّاني، الدَّار البيضاء، سنة 2020.

- AUTISSIER, David. démocratie participative digitale, FRANCE: Académie des sciences de management de Paris, 2019.